الدولة والمجتمع في البلاد العربية من منظار جويل ميغدال: دراسة في المواءمة المنهجية

State-Society Relations in the Arab World from Joel Migdal's Approach: A Study in Methodological Conceptualization

نسيم أيت إديـر[1]، فتحي بولعراس[2]

[1] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، n.aitidir@univ-boumerdes.dz

مخبر الدراسات السياسية والدولية

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، boularesf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/03 تاريخ القبول: 2022/04/03 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في مدى إمكانية تفسير نمط تفاعلات الدولة والمجتمع في البلاد العربية بالاعتماد على منظار علاقة الدولة والمجتمع لجويل ميغدال. حيث تم تفسير الإطار التحليلي التي قدمه ميغدال، ومن ثمة إسقاطه في محاولة لتفسير نمط العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع في المنطقة العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المقاربة النظرية التي يقدمها جويل ميغدال وعلى الرغم من أهميتها البالغة تبقى غير نهائية في أنماطها، فهي تحتاج إلى عملية التبيئة وفقاً لطبيعة التفاعلات التاريخية للدولة والمجتمع للحالة محل البحث. فعلى النقيض من التجربة الأوروبية التي استطاعت فيها القوى المجتمعية التوصّل إلى صيغ توافقية مع النخب الحاكمة، تسمح بتحقيق مستويات متقدمة من التمكين المتبادل بالشكل الذي يسمح بتمثيل أفراد المجتمع وخدمة مصالحهم، فإن نشأة معظم الدول العربية كان ترجمة لصراعات القوى الدّولية، وتنافسها على تقسيم مناطق النّفوذ. ولذلك فإن أهم عوامل تعثر المجتمع المدني العربي تعود لهشاشة الدول وضعفها الهيكلي الذي يجعلها تسعى إلى تضييق الخناق على مؤسّسات المجتمع المدني، والهيمنة عليه وتوجيه نشاطاته.

كلمات مفتاحية: علاقة الدولة بالمجتمع، جويل ميغدال، التبئية، المنطقة العربية.

Abstract:

This study examines the possibility to use Joel Migdal's state-society theoretical framework to explain the interaction between state-society in the Arab region. The analytical framework presented by Migdal was interpreted and then projected to explain the pattern of the relationship between the state and society in the Arab world.

The study concluded that the theoretical approach presented by Joel Migdal, despite its great importance, remains indefinite in its patterns, as it needs conceptualization and supervision according to the nature of the case study in question. In contrast to the European experience in which societal forces were able to reach consensus formulas with the ruling elites, achieving advanced levels of mutual empowerment, the creation of most Arab countries was due to international powers' conflicts. Therefore, the weakness of Arab civil society is caused by the structural weakness of the state, which tightens the screws on civil society institutions, and dominates them and directs their activities.

Keywords: State-society relations, Joel Migdal, conceptualization, Arab region.

المؤلف المرسل: نسيم أيت إدير، **الإيميل**: n.aitidir@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

عرف عقدي الخمسينيّات والسّتينيات من القرن العشرين تسيّد اقتراب الدولة *(Statist Approach)* على تحليل الظواهر السّياسية، خصوصاً أنه اقترن ببروز نموذج دولة الرّفاهية[1] *(Welfare State)* في معظم الدّول الصّناعية المتقدمة، ممّا عكس اتجاها عامًا نحو توسيع وظائف الدّولة، على أساس افتراض مؤدّاه أن تحقيق دولة الرّفاه يستلزم دورًا حيويًا من النّخب الحاكمة في قيادة وتوجيه عملية التنمية. وهو ما صاحبه بطبيعة الحال مزيد من الهيمنة وسطوة أجهزة الدولة وتنظيماتها على حساب بقية التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

بيد أنه ومع بداية منتصف السبعينات شهد العالم موجات من التحرر (الموجة الثالثة للديمقراطية)[2] ومظاهر الانقسامات المجتمعية الأفقية والرأسية. ففي ظل الفراغ الكبير الذي لم تستطع مؤسسات الدولة ملأه، برزت تنظيمات المجتمع المدني، كبديل ناجع بامكانه الاضطلاع بعدد من الوظائف التي ارتبطت في وقت مضى بالدّولة وحدها، فانطلاقا من خبرات وتجارب الدّول النّامية أثبتت التنظيمات المجتمعية أن تأثيرها في عملية التحوّل لا يقلّ، بأي حال، عن تأثير الدّولة، فلا يمكن إغفالها أو تهميشها في عملية التحليل. وهو الأمر الذي مهّد الطريق نحو بروز طرح جديد لإحلال علاقة التّفاعل المتبادل بين الدّولة والمجتمع في البؤرة المركزية للتحليل، بدلاً عن "الدّولة".

وتأسيساً على ما سبق، يعتبر موضوع علاقة الدولة بالمجتمع أحد أبرز المواضيع الحديثة في السياسة المقارنة، لما يحمله من تعقيدات وإشكالات تمسّ جانبه النظري أو العملي. ذلك أن بنية المجتمع وقواه الاقتصادية وأنماط الثقافة السائدة فيه تطرح تأثيراتها على شكل الدولة ووظائفها. وبالتالي، فإن تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع تعدّ أحد المفاتيح الرئيسية في تفسير تقريبا كل الظواهر السياسية التي تأخذ من الدولة والمجتمع متغيّرات لدراستها. لذلك، فإن كل نظريات التغيير الاجتماعي والسياسي دائما ما تنطلق من تصور ما لهذه العلاقة.

وفي هذا الإطار، يبرز "جويل ميغدال" *"Joel S. Migdal"* أحد أهمّ الباحثين في العلوم السّياسية الذّين تصدّوا لموضوع العلاقة بين الدّولة والمجتمع، ونقل النقاش إلى مستوى آخر تجاوز من خلاله الطابع الكلاسيكي، التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة، أو مركزية المجتمع، في اطار صراع أو لعبة صفرية (ما يكسبه "أ"، يخسره "ب") وصولاً لمفهوم التّمكين المتبادل[3] *Mutual Empowerment* وتبادل الأدوار بين الدّولة والمجتمع، على اعتبار أن الدولة لا تنفرد بممارسة الضّبط

الاجتماعي، بل بات لباقي القوى الاجتماعية أدوار مختلفة في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تسيير المجتمع.

ففي الوقت الذي توصلت فيه عديد الدول إلى توافقات مع مجتمعاتها كفيلة بتحقيق التمكين المتبادل، تبرز المنطقة العربية كحالة شاذة عن التفسيرات والتحليلات السابقة، فطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع في الدول العربية يأخذ منحى مغايرًا لما هو عليه في الدول المتقدّمة، حيث تقوم العلاقة بين الدولة والمجتمع على الشك المتبادل والريبة وانعدام الثقة، وميل الدولة في هذا الفضاء الجغرافي نحو الهيمنة على مجتمعاتها والسيطرة عليها.

ووفقًا لهذا المعنى يمكن طرح التساؤل البحثي التالي:

– ما مدى نجاعة منظار علاقة الدولة بالمجتمع في تفسير تفاعلات دول المنطقة العربية بمجتمعاتها؟

وقصد المعالجة العلمية للموضوع، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مؤداها:

– كلما كان المنظار أكثر إلماما بخصوصيات البيئة محل الدراسة، كلما أدى ذلك إلى تقليص المناطق الرمادية في التحليل السياسي.

في هذا السياق، ترمي هذه الدراسة إلى البحث في مدى قدرة منظار علاقة الدولة بالمجتمع على تفسير التفاعلات بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي. خصوصاً أن موضوع علاقة الدولة بالمجتمع قد لاقى اهتمامًا وصدى واسعًا لدى المفكرين الغربيين، في محاولتهم البحث في تطوير نمط علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع. واللافت للنظر أن باحثي ومفكّري الوطن العربي لا يولونه القدر الكافي من البحث والاهتمام والتأصيل النّظري. الأمر الذي جعله مفهومًا غريبًا يتداخل مع مختلف التعريفات المقترحة لمفهومي الدولة والمجتمع المدني.

وقصد الإجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية:

أولاً: علاقة الدولة بالمجتمع: قراءة في الأدبيات النظرية

ثانياً: سياقات العلاقة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية

ثالثاً: أنماط التفاعلات بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية

أولاً: جدلية علاقة الدولة بالمجتمع: قراءة في الأدبيات النظرية

يعدّ "جويل ميغدال" أحد أبرز منظّري إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، حيث يرى أن تحليل العملية السياسية لابد أن ينطلق حصراً من تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بمجتمعها. وفي سبيل ذلك، يستلزم الأمر تقديم تعريف واضح ودقيق للدولة تتلخص فيه جملة القواعد والترتيبات التي تضطلع بها تنظيماتها، وانطلاقا من هذه القواعد والترتيبات تبرز المؤشرات التي تخوّل للباحث رصد علاقة الدولة بالمجتمع، وتتبع تحرّكات كل من الدولة والمجتمع ومحاولات كل طرف فرض معاييره وبسط نفوذه على الطرف الثاني في إطار تنافسي صراعي. ووفقا لهذا الأساس، وانطلاقاً من تعريف ماكس فيبر للدولة[4]، يقدّم "جويل ميغدال" تعريفه الخاص للدّولة، حيث يعتبرها:

> **"تنظيم يتألف من مجموعة وكالات (تنظيمات)، تتولّى فيها السّلطة التّنفيذية عملية التّنسيق فيما بينها، كما تتولى كذلك صياغة القوانين، والمعايير المناسبة التي تسير وفقها التّنظيمات الاجتماعية الأخرى. مع إمكانية استخدام القوّة إن لزِم الأمر".**[5]

من خلال التعريف السابق، تبرز الأهداف المحورية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وفي الوقت ذاته، تتضح كذلك جملة المعايير والمؤشرات (الضبط الاجتماعي)[6] التي سيتنافس عليها أطراف الصراع (الدولة والمجتمع)، في سعي كل طرف إلى فرض منطقه ومعاييره على الآخر.

في السياق ذاته، يولي "جويل ميغدال" أهمية بالغة لتتبّع ورصد التحولات والتغيرات التي تمسّ المجتمعات البشرية (الطرف الثاني من المعادلة)، ولا يقتصر هذا التغيّر في نمط التّفاعل داخل المجتمع على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما تعداها إلى النواحي الاقتصادية (أساليب الإنتاج)، والسّياسية (الديمقراطية)، وغيرها. وعليه، فإن مفهوم التغير الاجتماعي (*Social Change*) يشير إلى كل التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، سواء في الوظائف أو القيم أو الأدوار الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية. وقد يترك التغيّر آثارًا إيجابية على المجتمع ورقيّه، كما قد يكون تغيّرًا سلبيًا يزيد من تفكّك المجتمع وتشضّيه.[7]

ويعتقد "ميغدال" أن العديد من الاقترابات التي ارتبطت بالتغيّر الاجتماعي والسّياسي في دول العالم الثالث، قد أغفلت جوانب مهمّة في تفسيرها للصّراعات الدّاخلية؛ فنظرية التّحديث مثلاً قد قلّلت من

حجم الصّراعات وآثارها على بنية المجتمع وتطوّره. في حين أن الكثير من الأدبيات الماركسية تنظر إلى جميع الصراعات –مهما اختلفت– على أن أساسها صراع طبقات. بينما تجاهلت نظريات أخرى كل التّفاعلات الدّاخلية التي تمسّ المجتمع، وتصرّ على ربطها بالتحولات الدّولية فقط ودور القوى الكبرى فيها، كما هو الحال مع نظرية التّبعية ونظريات النّظام العالمي.[8]

وبين هذا وذاك، يؤسّس "ميغدال" لنموذجه القائم على تحليل مختلف التّفاعلات الحاصلة بين الأطراف المتصارعة داخل الوحدة السّياسية، ما معناه دراسة التّفاعل بين تنظيم الدّولة وباقي التنظيمات الاجتماعية مثل العشائر والقبائل والجماعات العرقية، وما شابه ذلك، وسعي كل طرف إلى فرض منطقه ومعاييره على المجتمع.[9]

إن أحد أهم الأسئلة التي تعرّض لها "جويل ميغدال" في كتابه "مجتمعات قوية ودول ضعيفة"، هو سبب نجاح بعض الدول من تطوير علاقتها مع مجتمعاته دون غيرها. وقد أرجع حقيقة ذلك إلى تفاوت حجم القدرات (*Abilities*) التي تحوزها الدّول، فتحقيق الأهداف المسطّرة تستلزم حدًا أدنى من القدرات البشرية والمادّية، لا تستطيع جميع الوحدات السّياسية المكوّنة للمجتمع الدّولي توفيرها.[10]

ومن خلال ملاحظته للتفاوتات الكبيرة في أنماط ومستويات الضّبط الاجتماعي عبر المجتمعات المختلفة، يذهب ميغدال إلى تقسيم أنماط العلاقة التي قد تربط الدولة بالمجتمع إلى أربع تصنيفات يستند في تقسيمها على معياري القوّة والضّعف الذي قد تتسم به طرفي الصراع.

الجدول 01: توزيع الضّبط الاجتماعي بين الدّولة والمجتمع

	دولة قويّة	دولة ضعيفة
مجتمع قوي	ــــــــــ	مشتتة أو منتشرة *(Diffused)*
مجتمع ضعيف	هرمي *(Pyramidal)*	فوضوي *(Anarchical)*

المصدر:

Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (USA: Princeton University Press,1988), 35.

يُلاحظ من خلال الجدول، أن مستوى الضّبط الاجتماعي الذي تفرزه الدولة في حالة الدّول القوية يرتفع، ويتمركز في قمة هرم السّلطة في صراعها مع المجتمع الضعيف. والعكس صحيح في الدّول الضّعيفة، حيث يكون المستوى العام للضّبط متدنّيًا، وهو ما يخلق حالة من الفوضى في مصادر توزيع الضبط الاجتماعي.

ويقسّم "ميغدال" المجتمعات "الضّعيفة" التي يكون فيها المستوى العام للضّبط الاجتماعي منخفضًا إلى نوعين؛ النّوع الأول من المجتمعات الضعيفة يعرف بالمجتمعات مركزية الضّبط الاجتماعي، والتي يأخذ فيها المجتمع الشّكل الهرمي، ويتركّز الضّبط الاجتماعي في قمة الهرم (صُنّاع القرار)، لسبب واضح هو غياب التنظيمات الاجتماعية الأخرى التي بإمكانها الوقوف في وجه سطوة السلطة الحاكمة. في حين أن النّوع الثاني من المجتمعات الضعيفة، هي التي تتقاطع في ضعفها مع الدّولة، فيتّخذ فيها الضّبط الاجتماعي الشّكل الفوضوي غير المنظم.[11] وهو ما يمكن اسقاطه على مقولة الشاعر والفيلسوف الفرنسي "بول فاليري": **"إن كانت الدّولة قويّة فإنها ستسحقنا، وإن كانت ضعيفة فسنهلك"**.[12]

في المقابل، يختلف كلا النوعين المذكورين عن "المجتمعات القوية" التي تنتج المواجهة بينها وبين الدّول الضّعيفة، ضبطًا اجتماعيًا مُشتّتًا، وموزّعًا على مختلف التّنظيمات الاجتماعية المستقلة جزئيًا.[13] في حين يعتبر "ميغدال" أن العالم لم يشهد بعد نموذجًا للدّولة القوية والمجتمع القوي.

وفي هذا الإطار، يقدم "ميغدال" مجموعة من **الاستراتيجيات** التي تعتمد عليها مؤسسات الدولة في محاولتها اختراق المجتمع والتغلغل في مفاصله، نذكر أبرزها:

– **دعم بعض القوى والجماعات على حساب أخرى**؛ قصد كسب ولائهم وخدماتهم لتطبيق استرتيجياتهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مسافة آمنة بينها وبين هذه الجماعات أو الفئات؛ فحفاظ الدّولة على مسافة بين مختلف القوى الاجتماعية تجعلها تعمل بحرية أكبر، وتمكّنها من إعادة التشكيل، أو طلب الدّعم. وبهذه الطريقة يمكن للدّولة التّضييق حتى على أقوى الجهات الاجتماعية الفاعلة أو تحييدها وفق ما تقتضيه شروط المرحلة.[14]

– **تتبّع السلوكات الاجتماعية للأفراد**؛ ومنه تحديد الضّوابط والقواعد القانونية اللاّزمة لتسيير المجتمع. فالضّبط الاجتماعي عند ميغدال يمثّل ركيزة أساسية لاستمرارية الدّولة، ومصدر السّلطة الحقيقي.[15] أو بوصف أدق، ما أسماه "مايكل مان" بسلطة البُنية التحتية «*Infrastructural Power*».[16]

– **أسلوب المكافآت**؛ وقد تعتمد عليه تنظيمات الدّولة في حال ما تراجعت قدراتها للحصول على قدر معيّن من التوافق والانسجام الذي يسمح بتمرير بعض القوانين وتطبيقها. فأسلوب المكافآت المختلفة ليست مجرد تحفيزات فردية اعتباطية، بل تتبنّى نمطًا معيّنًا يستهدف اقناع الأفراد وإخضاعهم. فهي تسعى إلى إشباع قدر معيّن من الاحتياجات المادّية للأفراد بطريقة مُجدية وهادفة. فهذه الأساليب سواءً كانت دينية أو أيديولوجية أو غير ذلك، تسهّل من عملية الضّبط الاجتماعي. وخلاف ذلك يجعل باقي التنظيمات الاجتماعية غير قابلة للاختراق. في المقابل، قد تعتمد النّخب الحاكمة على أسلوب التهديد والعقاب، والذي قد يتضمّن العنف الجسدي (*Physical Violence*)، التجريد من المناصب (*Withdrawal of Status*)، أو حتى النفي (*Ostracism*).[17]

– **تطوير النخب الحاكمة لعلاقاتها مع التّنظيمات الاجتماعية المشاركة في عملية الضّبط الاجتماعي**؛ وذلك من خلال ربط مهام قادة التنظيمات المذكورة بمصالحهم الشخصية. وفي أحيان أخرى، تعيينهم في مؤسّسات تابعة للدولة، أو ترقيتهم لمناصب أعلى، وهو الأمر الذي يسهّل من عملية مراقبتهم، والتحكّم في قراراتهم.[18]

– **أسلوب "المساومات العرقية"** «***Ethnic bargaining***»؛ وينطوي هذا المعيار على نوع خاص من التعايش القائم على هوية الجماعة. حيث أشارت الدكتورة "سينثيا إنلو" إلى: "**أن النّخب الحاكمة وفي حالات عديدة تعتمد في تعييناتها للمناصب الحكومية على الانتماء العرقي، والذي يهدف إلى تشتيت التهديدات المحتملة للسلطة وإضعافها**".[19]

وفي الحالات التي تستطيع فيها النّخب الحاكمة التغلّب على باقي التّنظيمات الاجتماعية، يجوز للدّولة تطبيق قواعدها وفرض معاييرها كاملة على المجتمع، كما هو الحال في النُّظم الشمولية. أو قد تختار تفويض بعض تلك السّلطات لوكالات (قوى، تنظيمات) أخرى بآليات مغايرة، مثل المؤسسات الدينية[20] أو رجال الأعمال. حيث تسمح القواعد والمعايير المطبّقة للنخب الحاكمة إمكانيات الحفاظ على الوضع القائم، أو تغييره وفق ما تقتضيه الحاجة. غير أن الحال يختلف لدى بعض المجتمعات، التي قد تواجه انقسامات عميقة بين تنظيماتها الاجتماعية، والتي تمسّ قواعد اللّعبة السياسية وبنية تشكيل المجتمع ككل. وهو ما يقود نحو المواجهة المباشرة فيما بينها قصد تحقيق الضّبط الاجتماعي وأدواته.[21]

وتجدر الإشارة إلى أن عدم امتثال بعض التنظيمات الاجتماعية والأفراد للقواعد التي تفرضها الدّولة، لا يمكن اعتباره مجرّد انحراف شاذ عن القاعدة العامة، بل هو إشارة إلى صراع جوهري بين التنظيمات

الاجتماعية حول صياغة المعايير. فهذه الصراعات تتجاوز الأدوار الرّسمية لأجهزة الدّولة ومؤسّساتها السّياسية في تحقيق سيطرتها على مجتمعها، ومن شأنها التأسيس لمرحلة جديدة، تتولى خلالها تنظيمات اجتماعية مغايرة عملية صياغة المعايير، وهو في الغالب ما يتعارض مع رغبات وأهداف أطراف من النخب الحاكمة.[22]

ثانيًا: سياقات العلاقة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية

إن نشأة الدّولة في المجتمعات الغربية جاءت نتيجة صيرورة تاريخية خلصت نحو مفهوم الدّولة القومية المضطلعة بالمهام التنظيمية والتوزيعية، وبالتالي فإن تواجدها في المحيط الغربي كان طبيعيًا ومتوافقًا مع نمط الحياة السّائدة هناك، حيث لا يمكن تصوّر غياب تنظيمات الدّولة في المجتمعات الغربية نظرًا لأدوارها المتقدمة في هيكلة المجتمع وضمان استمراريه. ما يعني أن المجتمعات الغربية تتقبّل بشكل كبير تواجد مفهوم "الدّولة القوية" التي تستند إلى قدرات عالية في الاستخراج *(Extraction)*، والاختراق *(Penetration)*، والضّبط *(Regulation)*.[23] فقد استطاعت الدولة فرض نفسها من خلال مجموعة من القواعد والقوانين المنظّمة لتعاملات الأفراد خلقت مع مرور الزمن مجتمعات متناسقة متجانسة.

في المقابل، وفي الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدّول –أكثر من غيرها– من تطوير قدراتها والتغلغل أكثر فأكثر في التفاصيل اليومية لأفراد المجتمع، واجهت دول أخرى صعوبات جمة، تتعلّق في الغالب بالتفاوت الكبير في حجم القُدرات البشرية والمادية للدول، والتي تنعكس على مدى قدرتها على التحكم في مفاصل المجتمع وتسييره. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلّق باختلاف ثقافات صُنّاع القرار، وكذا نظرتهم للطّريقة المثلى لتطوير قدرات مجتمعاتهم.[24] ومن أبرز أمثله ذلك، دول المنطقة العربية.

في الوقت الذي توصل فيه جزء من دول العالم إلى صيغ توافقية مع مجتمعاتها كفيلة بتحقيق التمكين المتبادل، فإن الحال لم يكن كذلك في المنطقة العربية، فطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع في الدول العربية أخذ منحًا مغايرًا. فالتطور التاريخي للعلاقة بين الدّولة والمجتمع في المنطقة العربية، يجعلنا نقف على حجم الصّراعات التي ميّزت ولا تزال تميّز العلاقة بين النخب الحاكمة، من جهة، وبين مختلف التنظيمات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع. وحتى وإن تمايز نمط العلاقة بين التقارب حينًا والتنافر أحيانًا أخرى. إلاّ أن الإطار العام يشير إلى حالة من التوجّس والارتياب المتبادل. فقد وجدت التنظيمات المجتمعية الضعيفة نفسها في مواجهة سلطة سياسية شديدة المركزية تتحكّم في أدوات العنف الأمنية، بالاضافة إلى جهازها البيروقراطي القوي الذي يستمد شرعيته في الغالب من مزيج الغلبة العسكرية والمصادر الدّينية.

يرجع كثير من المحللين سرّ فشل الدّولة العربية القطرية لنموّها غير المكتمل أساسًا، فالدولة القطرية ورثت الكثير من طباع الدّولة السّلطانية العثمانية، حيث يرجع هيثم غالب النّاهي أسباب هذا التراجع إلى الطبيعة الهيكليّة التي أُسّست عليها الإمبراطورية العثمانية (1299-1923) والتي كانت تسيطر على مقدرات معظم المنطقة العربية. فنشأة السّلطة العثمانية كانت مبنيّة أساسًا على التمرّد والقوّة العسكرية، حيث لم يتمكّن مُعظم السّلاطين الذين تربّعوا على سدّة الحكم من إدراك مفهوم الدّولة المدنية ومأسستها.[25] فعِوض تبنّي النهجَ المدني على الشّاكلة الأوروبية، إلتزمت السّلطة بنهج التّعقيد العسكري. وعلى الرغم من توسّع سلطة الإمبراطورية، وخلقها لوظائف تنفيذية للعسكر والقضاء والتموين، إلاّ أن جميعها كانت مُجرّد مُقاطعات تحمِل في طياتها سمات الولاء المطلق لسيّد السّلطة (السّلطان) ووجوب طاعته. وهو ما أدى إلى إلغاء المجتمع الذي تمّت معاملة أفراده بصفتهم رعايا للسّلطان تحكمهم ولاءاتهم للسّلطة.[26]

يُعد ضعف عملية بناء الدّولة في العهد العثماني أحد أبرز أسباب الانطلاقة المتعثّرة للدولة القومية العربية، غير أنه ليس السبب الوحيد؛ فبالاضافة إلى الضعف الهيكلي البنيوي، برزت قضية الإستعمار وكل ما حملته الحقبة الإستعمارية من مشكلات لا تزال أثارها بادية للعيان. بل إن هناك من يعتبرها السّبب الرئيسي لمعظم الأزمات التي يشهدها العالم العربي.[27] فنشأة أغلب هذه الكيانات لم تكن إنعكاسًا لرغبات قواها المجتمعية المحلّية -كما هو الحال في التجربة الغربية- بقدر ما كانت ترجمةً لصراعات القوى الدّولية وإعادة تركيب جغرافية المنطقة[28] بما يخدم مصالحها الإقتصادية والأيديولوجية، ويكرّس هيمنتها على الأقاليم العربية.[29]وهي الحقبة التي تمّ خلالها ما يسمّيه "بيرتران بادي" بـ"**استنساخ نموذج الدّولة الأوروبية في المنطقة العربية**"[30] دون مُراعاة التمايزات الفكرية والدّينية، والتنوّعات العرقية والثقافية، وكذا إختلافات الواقع التاريخي والاجتماعي بين المنطقتين.[31]

وبالتالي، فقد جاء بروز الدولة الوطنية العربية الحديثة إلى حيّز الوجود كدول مستقلّة محمّلاً بالعديد من الأعباء الدّاخلية والإقليمية؛[32] بدءً من الضّعف الداخلي لمؤسّساتها، وانتهاءً بالصّراعات الحدودية. وهو ما أدّى إلى خلق مزيد من التشرذم المجتمعي وتحوّل ولاءات الأفراد للعرق والطّائفة والقبيلة، دون المؤسّسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدّولة نفسها. ما يعني أن الدّولة القطرية الحديثة المتشّكلة لا هي استفادت من مؤسّساتها الإسلامية التقليدية وبنت عليها هويّتها الخاصة، ولا هي طوّرت أجهزتها القطرية المعاصرة، بل صمّمت نظامًا هجينًا يضمّ مزيجًا من المتناقضات، فهي تأخذ من الإقطاعية، ومن الرأسمالية، ومن السّلطانية، وفوق كلّ ذلك تعاني من تبعيّة كبيرة للقوى الأجنبية.[33]

كل هذه المشكلات مجتمعة جعلت الدولة العربية عاجزة –بدرجات متفاوتة– عن طرح وتنفيذ سياسات وإجراءات فعّالة، وبخاصة في ظل حالة الضعف الهيكلي الداخلي في بعض الدول من ناحية، وتعدّد مصادر الخلافات الحدودية والصراعات العربية–العربية[34] من ناحية ثانية، وتزايد الضّغوط الخارجية وعمليات الاختراق الأجنبي للوطن العربي من ناحية ثالثة.[35]

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربية تترك تأثيراتها السّلبية في أداء الدّولة وفعالية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقاتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة. وإن كانت درجة حدّة هذه الأزمة وأبعادها تتفاوت من حالة لأخرى ومن دولة لأخرى.[36]

ومما لا شك فيه أن الضّعف الهيكلي للدّولة المستحدثة هو أحد عوامل تعثّر المجتمع المدني العربي. فهشاشة الدّولة وتخوّفها من التفكّك يجعلها معادية للمجتمع المدني، وهو الأمر الذي أنتج حضورًا مُكثّفًا لأجهزة الدّولة "المتدخلة" في الحياة العامّة والخاصّة، فالدولة لم تُعادِ المجتمع المدني فحسب، بل سعت لإحكام قبضتها عليه وتضييق الخناق على مؤسّساته وتوجيه نشاطاته، فهي تمنع تأسيسها من الأصل، أو تحاصر أنشطتها في حالة السّماح بقيامها.[37]

في الوقت ذاته، تبرز أبعاد ومظاهر أخرى تتداخل بعضها ببعض لتشكّل جميعها التفسير الأمثل للظاهرة الأكثر جدلاً وهي قضيّة التسلّط والاستعصاء الديمقراطي في الأقطار العربية، فأزمة الدولة في المنطقة العربية تعبر عن مشكلات عميقة في علاقة السلطة مع جميع فئات المجتمع، والمسؤولية ليست محصورة في السلطة بل إن جميع قوى المجتمع تتحمل المسؤولية.

ثالثاً: أنماط التفاعلات بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية

إذا ما حاولنا إسقاط نموذج "جويل ميغدال" في تحديده لأنماط العلاقة بين الدّولة والمجتمع، والمعايير التي يتم وفقها توزيع الضّبط الاجتماعي، مع استخدام تصنيف يجمع أهم المتغيّرات المؤثّرة على قوّة الدّولة، وتنظيمات المجتمعية –أنظر الجدول (01)، فمن الممكن استخراج أربع نماذج يمكن تصنيف الدّول العربية وفقها. ويتّضح أن معظم الدّول العربية منذ نشأتها وصولاً إلى يومنا هذا لم تستطع بعد الاستقرار في النموذج رقم (1)، أي نمط **"الدّولة القويّة والمجتمع القوي"**، والذي يكفل قدرًا عاليًا من التّمكين المتبادل بين الطرفين، على اعتبار أن التّنافس الشّريف بين مختلف التنظيمات الاجتماعية، من شأنه الرّفع من كفاءة مؤسّسات الدّولة، ومن فعاليتها.

الجدول 02: نماذج العلاقة بين الدّولة والمجتمع في الوطن العربي

	دولة قوية	دولة ضعيفة
مجتمع قوي	(**1**) تكامل وتناسق بين التنظيمات، تنافس مضبوط بقواعد واضحة، في ظل مشاركة سياسية مقبولة، وفي ظروف ديمقراطية.	(**2**) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدّولة على حساب الجماعات الأخرى. (أولى سنوات إستقلال الدّول العربية).
مجتمع ضعيف	(**3**) حكم تفرضه دولة مستقلة، ونخبة متحكمة في موارد الدّولة وفي رسم السياسات. (مرحلة الخمسينات والسّتينات).	(**4**) صراعات داخلية وحروب أهلية، وتفكّك أجهزة الدّولة، مع تبعية للقوى الأجنبية.

المصدر: من إعداد الباحث.

ويشير واقع الدّول العربية إلى أن كلها تتأرجح بين النّماذج (2) و(3) و(4). فمساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي تبقى محدودة، بالمقارنة بمواقع كثيرة في العالم، فسلطة الدّولة ما زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة. في المقابل، هناك بعض من الدّول العربية تندرج في الوقت الراهن في النموذج الرابع نظراً للظروف التي تعاني منها، وهو النموذج الذي في الغالب ما يرتبط بالدّول التي تعاني من أزمات داخلية حادّة، ومن حروب أهلية طاحنة، ويتضمّن النموذج أقصى درجات المزج بين ضُعف الدّولة من جهة، وضُعف القوى الإجتماعية من جهة ثانية. والأمر يرتبط بكل من الصّومال، العراق (بعد الغزو الأمريكي 2003)، السودان (بعد إنفصال الجنوب 2011)، ليبيا (بعد ثورة 17 فبراير 2011)، وسوريا بعد الثورة التي تحوّلت إلى حرب أهلية لم تعرف مآلاتها بعد.

أفرز الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية ابتداءً من سنة 2011 دوراً كبيراً للمجتمع في محاولته الضغط على الدولة، فقد برزت مجموعة من الفواعل المجتمعية التي تمكنت من فرض بعض التحولات على طبيعة العلاقات التي تسير النظم الحاكمة في المنطقة. فقد توقّع عديد الباحثين بروز نمط جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع حيث تلعب فيه القوى المجتمعية أدوارًا أكبر.

بيد أن السنوات التي تلت أثبتت مدى مرونة النظم الحاكمة وقدرتها على التأقلم مع هذه التحولات، وإعادة استلام زمام الأمور، فحتى وإن سلمنا بأن سلمنا بأن حالتي تونس ومصر بعد ثورات الرّبيع العربي

قد صنعت الإستثناء بوصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم، غير أن ما يجب التّنويه إليه، أن كلا من الدّولتين المشار إليهما عانت ولا تزال تعاني من ثورات مضادّة، قادتها أطراف من النظام السّابق بدعم خارجي، بدايةً بالإنقلاب العسكري النّاعم الذي قاده وزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السّيسي في يوليو 2013 ضد الرئيس الشّرعي المنتخب محمد مرسي. وكذلك وصول الباجي قايد السّبسي والذي يعتبره عديد من المحلّلين أحد أطراف الثورة المضادّة في تونس نظرًا لارتباط إسمه بالنظم الإستبدادية التي حكمت تونس من قبل، في صورة تقلّده لعديد المناصب في عهد الحبيب بورقيبة. تلاه بعد ذلك قيس سعيد، رئيس تونس الحالي الذي أعلن عن تجميد عمل البرلمان، على أن يتولى الرئيس نفسه السلطة التنفيذية بالتعاون مع رئيس حكومة من تعيينه، وليس عن طريق البرلمان وفق ما ينص عليه الدستور الذي أوصله لسدة الحكم.

استنتاجات

ختاماً، يمكن القول إن الأنماط الأربعة التي طوّرها جويل ميغدال –رغم أهميتها النظرية والمنهجية– لرصد طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة إلاّ أنها ليست حتمية ولا نهائية في أنماطها، بل تستلزم عملية التبيئة للمفاهيم المستخدمة، كما أنها تخضع لطبيعة التفاعلات التاريخية للدولة والمجتمع للظاهرة محل البحث. فما يصلح لتحليل وتفسير ظواهر ترتبط بالمجتمعات الأوروبية لا يمكنها أن تصلح بالضرورة في تفسير الوضع في المنطقة العربية إلاّ إذا ما تم احترام خصوصية البيئة الحضارية وطبيعة الدولة وتاريخ تشكّلها.

فعلى النقيض من الخبرات الأوروبية، التي كانت نشأة الدّولة الحديثة فيها انعكاسًا لرغبة القوى المجتمعية المحلّية في إقامة كيان، يسمح بخدمة أفراد المجتمع وتمثيلهم، وفق مفهوم "جورج بيردو" **للدّولة الوظيفية**،[38] كان قيام أغلبية الدول العربية كنتيجة مباشرة للتقسيمات الحدودية التي رسمتها الدول الاستعمارية التي مرّت على المنطقة، دون مراعاتها لتاريخ المنطقة، ولا لتوزيع الشعوب والقبائل فيها. ولذلك نشأت الدّول العربية، وهي تفتقر منذ البداية إلى المشروعية اللاّزمة للنهوض بأحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبناء دولة مؤسّسات تعبّر عن مجتمعها وتشعرهم بالانتماء.

وبالرغم من هامش الحرّية النسبية الذي استطاعت منظّمات المجتمع المدني تحقيقه في مواجهة سطوة النّخب الحاكمة بعد الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية بعد 2011، إلاّ أن العلاقة بين الدّولة والمجتمع في مجملها لا تزال مختلّة، وتميل نحو استمرار سيطرة الدّولة وتغوّلها على مجتمعاتها، وذلك من خلال

اعتمادها على مختلف القيود والضوابط القانونية والادارية والمالية التي تفرضها النظم الحاكمة، والتي تحول دون تمتّع هذه التنظيمات باستقلالية حقيقية عن أجهزة الدّولة ومؤسّساتها، وهو ما يبقي حرّيتها في حدود ما ترسمه السّلطة السّياسية.

إلاّ أن ذلك لا يمنع من التماس بوادر لتحولات مستقبلية قد تقود نحو إمكانية تشّكل نماذج أنماط جديدة. فحتى ولو أن نتائج الحراك بعد عقد من الزمن لم يصل لمستوى طموحات الشعوب في مجابهة تغول السلطة السياسية، إلاّ أنه استطاع تحريك الكثير من المفاهيم التي كانت تقع في خانة المسلمات، وهو ما يطرح تحدّيات نظرية وعملية تتعلق بنموذج دولة في طور التشكّل، وطبيعة وظائفها ومجالات حركتها، ونوعية علاقاتها مع المجتمع، مؤسساته، حركاته وجماعاته.

التهميش:

(1) لمزيد من المعلومات عن "**دولة الرفاهية**"،أنظر:

Amy Gutmann, *Democracy and the Welfare State* (USA : Princeton University Press, 1988) ; Francis Castles and Others, *The Oxford Handbook of the Welfare State* (United Kingdom: Oxford University Press, 2010) ; Giuliano Bonoli, David Natali, *The Politics of the New Welfare State* (United Kingdom : Oxford University Press, 2012).

(2) Samuel P. Huntington, Samuel Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (USA: University of Oklahoma Press, 1991).

(3) يقصد بمفهوم التّمكين المتبادل" الوصول إلى صيغ من التنافس الذي تغلب عليه صبغة التعاون في تقاسم المهام والمناولة بين النخب الحاكمة والتنظيمات الاجتماعية. وقد لقي هذا المفهوم دعمًا وصدًا كبيرين فى الكتابات المتعلقة بالدراسات التنموية والموجة الثالثة لعملية التحوّل الدّيمقراطي. خصوصًا أن الواقع قد أثبتت أن التّفاعل الإيجابي بين الحكومات والمجتمعات ساهمت في رفع الجهود التنموية داخل الدّولة. فقد بات معروفًا أن تضافر الجهود بين الدّولة والمجتمع المدني من شأنه تقوية مؤسسات الدّولة وتحقيق فعاليتها في خلق بيئة ملائمة لنمو المجتمع المدني.

Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits," *Comparative Politics*, Vol.31, No.2 (1999) : 232.

(4) يعتبر تعريف ماكس فيبر للدّولة من أكثر التعاريف شيوعًا وتداولاً في الدراسات السّياسية، ويعرّفها على إنها: "(...)كيان سياسي يحتكر استخدام العنف المشروع داخل المجتمع، يقف بشكل حيادي بين جميع الأفراد، ليس وسيلة في يد طرف ضد طرف آخر. فالدولة تبقى بذلك بعيدة عن أهواء الأفراد وانتماءاتهم(...)".

Max Weber, *Economy and Society*, Tr : Guenther Roth, Claus Wittich (USA : University of California, 1978), 54.

(5) State is : *«An organization, composed of numerous agencies led and coordinated by the state's leadership (executive authority) that has the ability or authority to make and implement the binding rules for all the people as well as the parameters of rulemaking for other social organizations in a given territory, using force if necessary to have its way»;* Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States : State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (USA : Princeton University Press,1988), 19.

(6) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», o*p.cit.*, 32.

(7) للمزيد من التفاصيل حول موضوع التغير الاجتماعي، أنظر:

Charles F. Andrain, *Comparative Political Systems: Policy Performance and Social Change* (New York : M.E. Sharpe ,1994).

(8) Joel Migdal, « State in Society », o*p.cit.*, 65.

(9) *Ibid*. 64.

(10) Joel Migdal, *State in Society* (United Kingdom : Cambridge University Press, 2004), 48-49.

(11) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», o*p.cit.*, 34-35.

(12) Paul Valéry, Regards sur le Monde Actuel et Autres Essais (Paris : Gallimard, 1945), 72.

(13) *Ibid*, 35.

(14) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», o*p.cit.*, 6.

(15) Joel Migdal, « State in Society », o*p.cit.*, 111.

(16) Michael Mann, "The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results," *Archives Europienes de Sociologie, 25* (1984): 189.

(17) Joel Migdal, «Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word», *op.cit.*, 26.

(18) *Ibid*, 220.

(19) Cynthia Enloe, "Police and Military in the Resolution of Ethnic Conflict", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol.433,(1977): 140-141.

(20) تعتبر المؤسّسات الدّينية واحدة من أهم المؤسّسات التي تسهم في التأثير في المجتمع. وإن كان دورها قد خفت قليلاً في العالم الغربي، إلى أنها لا تزال تلعب أدوارًا جد متقدّمة في العالم الإسلامي والعربي، ولذلك عملت الحكومات –على مر العصور– على إضعافها وتفكيك مصادر قوتها، لتتحوّل بعد ذلك المؤسّسات الدينية إلى مصادر لتعبئة الأفراد، وإخضاعهم لمشاريع الحاكم ولسياساته العامة.

(21) Joel Migdal, « State in Society », o*p.cit.*, 50.

(22) *Ibid*, 115.

(23) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word* (USA : Princeton University Press, 1988), 15-16.

(24) Joel Migdal, *State in Society* (United Kingdom : Cambridge University Press, 2004), 48-49.

(25) هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، 117–118.

(26) **المرجع نفسه**، 122.

(27) بهجت قرني، "وافدة، متغربة، ولكنها باقية، تناقضات الدّولة العربية القطرية"، في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، 51–52.

(28) وقد قام الاستعمار في حالات بعمليات تجزئة وتفتيت بعض الكيانات القائمة مثل حالة بلاد الشّام والتي قُسّمت إلى كل من سوريا، لبنان، فلسطين، والأردن، وقد اقتطعت أجزاء من سوريا وضُمّت إلى كل من تركيا والأردن ولبنان. وفي حالات أخرى قام الاستعمار بضم كيانات قائمة لخلق كيانات أكبر، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الدّولة اللّيبية التي تم فيها تجميع لثلاث ولايات عثمانية متجاورة –برقة، طرابلس، فزان خلال فترة (1911–1918)–، والدولة السّودانية التي ضُمت إليها مناطق غرب السودان خلال فترة الحكم الإنجليزي–المصري في النصف الأول من القرن العشرين. وفي حالات ثالثة، دولة مثل اليمن ومعظم الدول الخليجية وإن لم تتعرّض لاحتلال الاستعماري المباشر، إلاّ أن ترسيم حدودها شابه تأثير كبير من الاستعمار البريطاني.

(29) سالم توفيق النجفي، "أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك والإندماج"، في: أحمد عوض الرحمون وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الإندماج والتفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 11.

(30) Bertrand Badie, *L'Etat Importé : Essai sur l'Occidentation de l'Ordre Politique* (France : Librairie Arthème Fayard,1992).

(31) عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها، في: عادل الشرجبي، **أزمة الدولة في الوطن العربي** تعقيب كامل السّيد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، 103-104.

(32) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السّياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سبق ذكره**، 94.

(33) إبراهيم سعد الدين، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في: منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في البحرين** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995)، 15.

(34) تتأتّى معظم الخلافات العربية-العربية من قضية ترسيم الحدود التي لم يراعي فيها المستعمر معطيات الجغرافيا والتاريخية للمنطقة. من أبرز أمثلة الخلافات الحدودية: النّزاع المصري-السوداني حول منطقة حلايب، النّزاع الجزائري-المغربي (حرب الرّمال 1963)، النزاع الجزائري-المغربي حول قضية الصّحراء الغربية، النّزاع السعودي-اليمني (1926)، النزاع القطري-البحريني (1935)، النزاع السعودي-الكويتي، النزاع العراقي-الكويتي (1990)، وغيرها من النزاعات.

(35) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السّياسية العربية، الإتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008)، 95.

(36) **المرجع نفسه**، 91.

(37) حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، ع98 (2011): 709.

(38) لمزيد من المعلومات، نظر:

George Burdeau, *L'Etat* (Paris : Edition du Seuil, 1970), 168-169.